الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/104

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: Spanish

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160114 140114 13-60800X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي من الغايات الأكثر حساسية بالنسبة إلى رفاهة المرأة، هي الأكثر تأخرا في تحقيقها. ففي الأعوام التي انقضت منذ اعتماد هذه الأهداف، لم يكن تحسين صحة الأم والحد من الوفيات النفاسية يحظيان بالأولوية في الكثير من بلدان العالم وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والغاية ٥ مرتبطة جدا بالغاية ٣ المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وبالغاية ١ المتعلقة بالقضاء على الفقر الذي يصيب النساء والشابات أكثر.

ولن تصل الأرجنتين إلى تحقيق ما التزمت به من الحد من الوفيات النفاسية. فهذه الوفيات لا تزال تماثل ما كان يقع منها منذ أعوام. ولم تصل أيضا إلى تخفيض التفاوتات في هذه المعدلات بين المقاطعات بنسبة ١٠ في المائة. وهذه الوفيات النفاسية غير مقبولة فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية والاجتماعية في البلد.

إن الوفيات النفاسية ذات الصلة بالحمل والولادة وفترة النفاس هي من مشاكل الصحة العامة وانتهاك لحقوق الإنسان، ويمكن في معظم الحالات تجنبها بوسائل محددة وسياسات ثابتة. وتعد مضاعفات الإجهاض غير الآمن في الأرجنتين منذ عقدين السبب الرئيسي للوفيات النفاسية، وتصيب بوجه خاص النساء ذوات الموارد الأقل.

إننا نعرب عن قلقنا إزاء العوائق المؤسسية في الأرجنتين التي لا تزال تحول دون الاهتمام بحالات الإجهاض التي يجيزها القانون منذ عام ١٩٢١، وضمان التفعيل التام لبرامج الصحة الجنسية والإنجاب المسؤول.

إن الحقوق الجنسية والإنجابية هي الأخرى غير مكفولة في جميع أنحاء الأرجنتين. وقد حققنا كمجتمع بعض التقدم في التشريع في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، ولكن من المؤكد في الوقت الراهن حدوث قصور في تفعيل هذه المبادئ وإحداث تأثير في الصحة.

وفي الوقت الراهن فإن الأمهات في ١٥,٦ في المائة من حالات الولادة في الأرجنتين هن مراهقات تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و ١٩ عاماً. وقد زاد هذا الرقم، ولا سيما في القطاعات الفقيرة، من المراهقات المستبعدات من النظام التعليمي دون الخامسة عشرة من العمر، وهو ما يسجَّل في مقاطعات شمال البلد.

ولما كان ٦٩ في المائة من حالات حمل المراهقات هذه غير مخطط لها، فإن من الضروري ضمان تطبيق القوانين، ووضع سياسات عامة موجهة إلى تمكين المراهقات

والمراهقين، بتزويدهم بالمعلومات، وتعزيز قدرتهم على البت في قبول الحمل أو عدم قبوله، وفي استمراره أو عدم استمراره.

وتتمثل الأسباب الرئيسية في عدم تطبيق قانون التربية الجنسية الشاملة، الصادر في عام ٢٠٠٦؛ وامتناع دوائر الصحة الجنسية والإنجابية عن رعاية المراهقات والمراهقين وتزويدهم بوسائل منع الحمل؛ والاعتداءات الجنسية وحالات الاغتصاب التي تتعرض لها أساسا من هن دون ١٥ عاما من العمر.

وتشير استقصاءات مؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة إلى أن ٦٥ في المائة من المراهقات الحوامل لا يستخدمن في علاقاتهن الجنسية أي وسيلة لمنع الحمل، ومن المقلق قلة استخدام المراهقين للرفالات، التي هي الوسيلة الوحيدة التي تمنع، علاوة على ذلك، الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. فالشاغل الوحيد للشابات والشبان الأرجنتينيين، فيما يتصل بالعلاقات الجنسية، هو الحمل وليس الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

ويجدر بالذكر جانب آخر، هو ازدياد العنف ضد النساء والطفلات في الأرجنتين، وبخاصة أكثر أشكاله تطرفاً، وهو قتل الإناث، وفيه يتبدى بأشنع صورة انعدام المساواة بين الجنسين، وهو ما يجب النظر فيه عند تنفيذ الغاية ٣. وعلى الرغم من تقدم الأرجنتين في إقرار قواعد لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والمعاقبة عليها (القانون رقم ٤٨٥-٢٦) وتشديد العقوبات في قتل الإناث (القانون رقم ٧٩١-٢٦)، فإن هذين القانونين لم يطبقا بشكل تام حتى الآن. ويجري في الأرجنتين كل يوم ونصف اليوم قتل امرأة لمجرد كونها امرأة، وتؤذَى كثيرات أخريات ويتعرضن للتهديد والتمييز. إن المطلوب تنفيذ هذين القانونين واحترامهما بحق، وضمان لجوء النساء إلى العدالة، والقضاء على الإفلات من العقاب، وإنهاء التسامح إزاء العنف الجنسي، وتنظيم حملات ودورات تدريبية لوصم هذا العنف.

ومن أجل ذلك ندعو إلى تحديد التدابير المطلوبة، وإدراج ما يلي في أهداف التنمية المستدامة فيما بعد عام ٢٠١٥:

- ضمان تدريس التربية الجنسية الشاملة في جميع مراحل التعليم، على ألا تقتصر على إعطاء معلومات للمراهقات والمراهقين ليحددوا كيف يعيشون حياتهم الجنسية، وتشجيع الممارسات الآمنة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، فهذه التربية ضرورية للوقاية وللتوعية بطريقة التصرف إزاء حالات العنف والاعتداء الجنسي
- ضمان وتشجيع التحاق المراهقات والمراهقين بالمدارس، فمع ارتفاع المستوى التعليمي تنخفض معدلات حمل المراهقات

- حث المراهقات والمراهقين الذين يمرون بحالة حمل أو أصبحوا أمهات أو آباء على مواصلة التعليم لاستكمال تأهلهم، إذ إن ٦ من كل ١٠ مراهقات يدرسن وقت الحمل يتركن الدراسة
- إيجاد نظام صحي به خدمات صديقة للمراهقات والمراهقين، توفر لهم المعلومات ووسائل منع الحمل المجانية والفعالة والآمنة، مع الحفاظ على خصوصيتهم
- الاعتراف بالحقوق الجنسية والإنجابية وكفالتها بشكل شامل
- ضمان إجراء الإجهاض غير المجرّم في حالة الاعتداء الجنسي والحث على إباحته، وبذلك يتم الحد من الإجهاض السري الذي يعد السبب الرئيسي للوفاة النفاسية
- تطبيق نظام لتسجيل حالات العنف القائم على نوع الجنس، من أجل توجيه السياسات العامة، وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة العنف الجنساني
- مواصلة تحسين لجوء المرأة إلى العدالة، والتوسع في نماذج للتدخل تدعم هذا اللجوء، بما في ذلك توفير التدريب لجميع الموظفين
- وضع نظام للمنع يتضمن حملات منتظمة لتوعية الجمهور، ورعاية الضحايا بالمساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاقتصادية
- الحد من عدم الاستقرار في العمل، وتحسين الحالة الاقتصادية للنساء، للحد من تأنث الفقر.